التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط

الدكتور مصطفى صايج
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر 3

الملخص

إن مجموعة الدول لمنطقة غرب المتوسط، كانت لها قناعة ملحة لإقامة منطقة لحفظ السلم والتعاون بين ضفتي المتوسط، مجموعة تعرف بـ «5+5» قصد الوقوف في وجه التهديدات التي تزعزع أمنها واستقرارها. وهذا من خلال وضع إستراتجيات أمنية موحدة من منظور شامل غير قابل للتجزئة سواء من حيث طبيعة التحديات الأمنية المتمثلة في الإرهاب العابر للحدود، الجريمة المنظمة، تجارة السلاح والمخدرات والبشر، هذا من جهة وكذا التأثيرات الجيوسياسية على ضفتي المتوسط من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: منطقة غرب المتوسط ، التهديدات والتحديات الأمنية، السلم ، «5+5»

المقدمة

منذ أول اجتماع لمجموعة الدول التسع لغرب المتوسط إضافة إلى مالطا، بروما في 10 أكتوبر 1990، التي أصبحت تعرف اختصارا بمجموعة «5+5»، كان الإدراك بضرورة العمل على إقامة منطقة للسلم، التعاون والاستقرار، انطلاقا من قناعة والتزام هذه الدول: «بشمولية وعدم تجزئة الأمن في المتوسط، مما يتطلب منهم العمل في إطار ترقية السلم والتعاون في كل المنطقة»[1]، وبعد ربع قرن من اجتماع روما (1995-2015)، عرفت منطقة غرب المتوسط الكثير من التحديات والتهديدات الأمنية التي يصعب تجزئتها وفصلها عن بعضها البعض، سواء من حيث طبيعة التهديدات الأمنية أو من حيث بعدها الجغرافي السياسي.

فيما يتعلق بطبيعة التهديدات غير قابلة للتجزئة نجد: تصاعد الإرهاب العابر للحدود، تنامي الجريمة المنظمة مثل: تجارة السلاح، الاتجار بالمخدرات، الاتجار بالبشر

من خلال الهجرة غير الشرعية، كما تستفيد الجماعات الإرهابية من دفع الفدية لتمويل عملياتها الإرهابية وتجنيد المقاتلين في صفوفها.

أما من حيث الجغرافيا السياسية، فإن منطقة غرب المتوسط لم تعد معزولة عما يجري من حالات اللاستقرار في شرق المتوسط (الأزمة السورية) أو الشرق الأوسط (فلسطين) أو ما يجري في قلبها (الأزمة الليبية) أو ما تشهده منطقة الساحل الصحراوي من حالات اللاستقرار (الأزمة المالية).

وهذا ما يجعلنا نؤكد، بتنامي شمولية التهديدات وعدم تجزئة القضايا الأمنية كما أشار إلى ذلك بيان روما لمجموعة «5+5»، لكن مع ملاحظة جوهرية، وهي أن التحديات والتهديدات أضحت أكثر تأثيرا مما كانت عليه في السابق، وهو ما يستوجب تكثيف التعاون والتنسيق لبناء منطقة للسلم والاستقرار على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

عرفت مرحلة الانتقال من النظام السياسي التسلطي إلى النظام السياسي التعددي الكثير من العراقيل المرتبطة بعملية الرسوخ الديمقراطي، وذلك لعدة أسباب أهمها، دور التدخلات الخارجية السلبية في الإسراع بالإطاحة بالأنظمة السياسية القائمة دون مراعاة العوامل الموضوعية التي تساعد على الرسوخ الديمقراطي، مثل الثقافة السياسية المبنية على قبول التنوع الثقافي والإجتماعي والهوياتي، وجود بيئة سياسية قابلة للتكيف مع المؤسسات الدستورية الجديدة من خلال الديمقراطية التوافقية التي تبينها النخب السياسية والمجتمع المدني في مرحلة الانتقال الديمقراطي، وهذا ما شهدته بعض الدول التي عرفت تدخلات خارجية قسرية في العراق، ليبيا، سوريا واليمن.

نتج عن هذه التدخلات الخارجية حالة تفكك الدولة بمؤسساتها السياسية والأمنية، فلم نعد أمام التعريف الكلاسيكي لمفهوم الدولة: «التي تحتكر لوحدها أدوات العنف والإكراه الشرعي» حيث أضحت الجماعات المسلحة بمختلف تياراتها تتصارع بالأسلحة التي استولت عليها نتيجة تفكيك المؤسسات الأمنية والعسكرية، أو من خلال ما تتلقاه من دعم عسكري ومادي من القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في صراع القوة والنفوذ.

وعليه، فإن هذه الحالة من تفكك الدولة تطرح إشكالية إعادة بناء الدولة الوطنية من خلال تفكيك الجماعات المسلحة وإعادة بناء منظومة أمنية وعسكرية تحت إشراف حكومات توافقية، تكون لديها التأييد الدولي والرضا الداخلي بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية في إطار الشرعية الدستورية.

وللوصول إلى هذه الحالة من الاستقرار السياسي والأمني، تستوجب تكثيف الجهود الإقليمية في غرب المتوسط في إطار الحوار والتعاون «5+5» والتزام المجتمع الدولي (الأمم المتحدة) بمواجهة التحديات الأمنية الناتجة عن التحول الديمقراطي في البلدان المذكورة أعلاه، ومن أهم هذه التحديات الأمنية:

المحور الأول: التحديات الأمنية في غرب المتوسط

أولا: تصاعد تهديد الجماعات الإرهابية العابرة للحدود

استغلت الجماعات الإرهابية العابرة للحدود حالة الفوضى الأمنية في الدول التي تعرف حالات الانتقال الديمقراطي وبالأخص في المناطق التي شهدت تدخلات خارجية (العراق-سوريا- اليمن وليبيا) لتتمدد في المجالات الحيوية، سواء في المناطق البحرية أو المناطق الغنية بالثروات الطبيعية، لكي تبني قوتها من خلال المزيد من التعبئة والتوسع، وهذا ما تشهده ليبيا، من خلال سيطرة الجماعات الإرهابية على المنفذ البحري لخليج سرت و صراعها على النفط الذي يشكل عصب الإقتصاد الليبي، كما توضحه الخريطة أدناه بحيث ترمز الأعلام السوداء إلى مناطق انتشار التنظيم الإرهابي لـ"داعش"، الذي يمتد على طول السواحل الليبية المطلة على الضفة الجنوبية لبحر الأبيض المتوسط.

انتشار "داعش" على الخطوط البحرية الليبية

توضح الخريطة كيف استولى "تنظيم داعش" على المناطق الساحلية نظرا لأهميتها الاستراتيجية اقتصاديا وعسكريا، وكانت درنة أول «إمارة» للإرهابين، حيث أعلن التنظيم الإرهابي ولاءه لأبي بكر البغدادي ولـ"داعش" في نهاية 2014، ورمزية مدينة درنة، الساحلية في شرق ليبيا، تكمن في احتضانها العديد من الشباب الذين شاركوا في القتال في أفغانستان والعراق في فترة حكم القذافي.

وقد استغل هذا التنظيم الإرهابي حالة الصراع الثنائي بين جيش الكرامة الذي يقوده "اللواء خليفة حفتر" في شرق ليبيا وجماعة فجر ليبيا في غرب ليبيا، ليتمدد في مدينة بنغازي الساحلية، وبعدها يسيطر على خليج سرت الغني بالنفط.

ويستمد التنظيم الإرهابي في ليبيا قوته من ايديولوجية تنظيم الدولة الإرهابية "داعش" القائمة على الاستيلاء على الأرض والموارد، من خلال تدمير كل مؤشرات بناء الدولة الوطنية في مراحلها الانتقالية، بحيث كشف هذا التنظيم الإرهابي في أكتوبر 2014 على ما سماه بـ"خريطة دولة الخلافة"[2] تشمل العراق وسوريا، كردستان، كازاخستان، بلدان الخليج، اليمن، القوقاز، بلدان المغرب العربي، الأناضول، مصر وإثيوبيا، وكل القرن الإفريقي، الأندلس وجزء من أوروبا، كما تبين الخريطة أدناه هذه المزاعم، التي تطرح معها إيديولوجية التعبئة للقتال في كل الأراضي الإسلامية بما فيها منطقة غرب المتوسط.

تبين الخريطة باللون الأسود مزاعم دولة الخلافة كما يدعيه التنظيم الإرهابي "داعش".

وتقوم التحديات الأمنية لهذا التنظيم أنه يجند في صفوفه مختلف الجنسيات بما فيها الأوروبية، تشير التقديرات المتفاوتة، ما بين 30 ألف و200 ألف مقاتل في التنظيم، يحتل ثلث العراق وثلث سوريا، بمساحة تصل إلى 250 ألف كلم مربع، بنفس مساحة بريطانيا، بوعاء سكاني في المناطق التي يسيطر عليها ما بين 10 إلى 12 مليون نسمة، مما يعطي للتنظيم القدرة على التجنيد والتعبئة.

في تقرير قدم لمجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة في فيفري 2015، قدر عدد المقاتلين الأجانب في العراق وسوريا بـ 22 ألف مقاتل من ضمنهم 700 مقاتل من جنسية فرنسية[3].

بعد ثمانية أشهر من صدور قرار مجلس الأمن في 24 سبتمبر 2014 المتضمن مكافحة تمويل، تجنيد وتنقل الإرهابيين للقتال في سوريا والعراق، قدم تقرير من قبل الأمم المتحدة يشير إلى وجود مقاتلين من 100 دولة إلى جانب التنظيم الإرهابي "داعش" في العراق وسوريا، تصاعد عددهم من 15 ألف مقاتل إلى 25 ألف مقاتل، بزيادة وصلت إلى 71 بالمائة ما بين مارس 2014 ومارس 2015[4].

بينما قدرت مصالح الاستخبارات الأمريكية في سبتمبر 2015 عدد المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق بـ 30 ألف مقاتل منذ 2011، أي بضعف العدد الذي تم إحصاؤه سنة قبلها، أي في سبتمبر 2014[5].

ووفق دراسة انجزها المركز الدولي للدراسات ومكافحة التطرف، فإن من بين عدد المقاتلين الأجانب الذين يشكلون الأغلبية في صفوف "داعش" هناك 3 ألاف تونسي، و2500 سعودي ثم المغرب والأردن وروسيا بـ 1500 ألف مقاتل[6].

وهو ما جعل السلطات الأمنية في دول غرب المتوسط تدق ناقوس الخطر حول التهديدات التي يمكن أن تلحقها الجماعات العائدة من القتال من سوريا والعراق وليبيا، فحسب "لطفي بن جدو"، وزير الداخلية التونسي، فإن تقديرات الأمن التونسي في جوان 2014 لعدد المقاتلين التونسيين في سوريا وصل إلى 2400 مقاتل في صفوف جبهة النصرة وأغلبيتهم -80 بالمائة- في صفوف "داعش"، وفي فيفري 2014 صرح لطفي بن جدو، أن السلطات التونسية منعت 8 آلاف تونسي من اللحاق بسوريا، في الوقت الذي عاد 400 تونسي بعدما قضوا فترة في سوريا[7].

تصاعد خطر المجندين التونسيين للقتال في سوريا والعراق وليبيا جعل خبراء الأمم المتحدة يطالبون باحتواء هذا الخطر الذي يهدد المنطقة، بحيث تزايد عددهم في صيف 2015 إلى 5.500 مقاتل، مما جعلهم من بين أكبر المجندين ضمن قائمة المقاتلين المنتسبين لـ 100 دولة، تشير "إليزابيتا كارسكا"(Elezabieta Karska)، التي ترأس مجموعة عمل محاربة المرتزقة التابعة للأمم المتحدة، «وقد قدمت إحصائيات جديدة مقارنة بسنة 2014»، بعد زيارتها الميدانية لتونس ولقاءها بمجموعة الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني، إلى : «وجود 4 ألاف مقاتل تونسي في سوريا، 1000 إلى 1.500 مقاتل في ليبيا، 200 في العراق، 60 في مالي و50 في اليمن، و625 الذين عادوا من العراق يتابعون قضائيا»[8].

ومقارنة بما صرح به وزير الداخلية، لطفي بن جدو، في صيف 2014 ، فإن عدد الذين منعوا من اللحاق بسوريا تضاعف ليصل إلى 15000 حسب تصريحات الوزير الأول التونسي "الحبيب الصيد".

هذا التصاعد الملف للانتباه لعدد المقاتلين التونسيين المجندين في سوريا والعراق وليبيا، كبد الدولة التونسية خسائر بشرية ومادية، ويحاول أن يزعزع الاستقرار السياسي والاقتصادي، في ظرف ثلاثة أشهر تم ضرب عمق السياحة التونسية من خلال عمليتين إرهابيتين أخذت صدى عالمي بعد مقتل 59 سائحا أجنبيا في متحف باردو بالعاصمة والمنتجع السياحي في سوسة.

إن التهديد الذي تطرحه عودة المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق وليبيا، لا يطرح فقط على دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، وإنما يمكن أن نقدم نموذج آخر من الضفة الشمالية لغرب المتوسط، حيث تعيش فرنسا حالة قلق من خطر عودة المقاتلين الحاملين للجنسية الفرنسية وتهديداتهم للأمن الوطني الفرنسي، حيث تؤكد التقارير الميدانية الفرنسية إلى أنه ما يقارب 1500 فرنسي توجهوا لمناطق القتال في سوريا والعراق، وهو تصاعد ملفت للانتباه تضاعف بـ 84 بالمائة مقارنة بجانفي 2014، وهو ما أشارت إليه لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ الفرنسي، تم نشره في 8 أفريل 2015، من أجل وضع اقتراحات لمواجهة «شبكات الجهاديين في فرنسا وأوروبا»[9].

يتضاعف القلق الفرنسي أكثر لأن ما يقارب نصف الأوروبيين الذين يقاتلون إلى جانب "داعش" حوالي 47 بالمائة هم من الفرنسيين[10]. ويضيف تقرير لجنة التحقيق، إلى أن مصالح المديرية المركزية للأمن الداخلي الفرنسي (DGSI) تتابع حاليا - (أفريل 2015)- 3000 شخص مشتبه في تورطهم ضمن الجماعات السورية المقاتلة، وهو تصاعد للعدد بنسبة 24 بالمائة مقارنة بشهر نوفمبر 2014[11].

أدى تصاعد عدد المقاتلين الفرنسيين في مناطق الأزمات والصراعات إلى التهديد المباشر للأمن الفرنسي، خلال ثمانية الأشهر الأولى من سنة 2015 عرفت فرنسا تسع حالات للهجومات الإرهابية، مما جعل الوزير الأول، "مانويل فالس"(Manuel Valls)، يصرح غداة إحباط محاولة الهجوم الإرهابي على قاعدة «برج بيار» (Fort Béar) العسكرية في جويلية 2015، بأن فرنسا تواجه تهديد إرهابي لم تعرفه من قبل[12]. وفي الوقت ذاته، فإن عدد المقاتلين الفرنسيين تزايد مرة أخرى مقارنة بما تم تقديمه في أفريل 2015، حيث إرتفع عددهم إلى 1850 فرنسي، من ضمنهم 500 مقاتل في صفوف الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق، كما أكد ذلك وزير الداخلية الفرنسي، "برنارد كازنف"(Bernard Cazeneuve)[13].

إن التهديدات الناتجة عن الجماعات العائدة من ساحات القتال إلى أوطانها، خصوصا في أوروبا، ستعرف تزايد معتبر حسب التقديرات الحكومية، فإذا كان عدد الأوروبيين المشاركين في القتال ما بين 3000 و5000 آلاف مقاتل، فإنهم سيصلون إلى 10 ألاف مقاتل مع نهاية عام 2015 ، كما توقع ذلك الوزير الأول الفرنسي، مانويل فالس[14].

يضع خبراء مكافحة الإرهاب في فرنسا أسوء السيناريوهات للاستعداد لمكافحة ما يسمونهم بـ«الذئاب المعزولة»، من بين هذه السيناريوهات هجوم كومندوس إرهابي، مدجج بالأسلحة ضد مركز تجاري في العاصمة باريس، وفق نموذج الهجوم الذي قاده الكومدنو الإرهابي ضد المركز التجاري في «واست غايت» (Westgate)بنيروبي، حيث دامت محاصرتهم لمدة أربعة أيام خلفت مقتل 68 شخص.

هذه السيناريوهات السوداء تضاف لحالات الحرب النفسية القذرة التي ينتهجها التنظيم الإرهابي لـ"داعش" ضد المدنيين، من بينها الإصدارات الإعلامية المرئية على مواقع التواصل الاجتماعي التي تظهر فيها مشاهد الإرهاب من خلال قطع الرقاب بالسكاكين، وهو أول سلوك عدواني قام به التنظيم الإرهابي في ليبيا بعد قطع رؤوس المصريين الأقباط أو قتل السائح الفرنسي، "ارفيه غورديل"، من قبل ما يعرف "بجند الخلافة" في الجزائر، الذي تم القضاء على عناصره من قبل القوات الأمنية الجزائرية[15].

إذا نظرنا للحالتين التونسية والفرنسية في غرب المتوسط فإنهما ليستا معزولتين عن المحيط الجيوسياسي لشرق المتوسط، الذي يرتبط مباشرة بما يجري في الأزمة السورية، ومن جهة العمق الإستراتيجي بما يجري في منطقة الساحل الصحراوي في الأزمة المالية وغرب إفريقيا حيث تصاعد جماعة "بوكو حرام" المرتبطة إيديولوجيا وتنظيميا بـ"داعش"، بعدما بايع زعيمها أبوبكر شيكا و أبوبكر البغدادي، وهو ما يجعل التهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة غرب المتوسط تتأثر سلبا بحالات اللاستقرار التي تعرفها بؤر النزاعات الداخلية الممتدة ما بين سوريا في شرق المتوسط وليبيا في غرب المتوسط ومالي ونيجيريا في غرب ووسط إفريقيا، وهذا ما يطلق عليه بالتهديدات الإرهابية العابرة للحدود، التي تستوجب التنسيق الجهوي والإقليمي والدولي. (انظر خريطة شبكة التنظيمات الإرهابية)

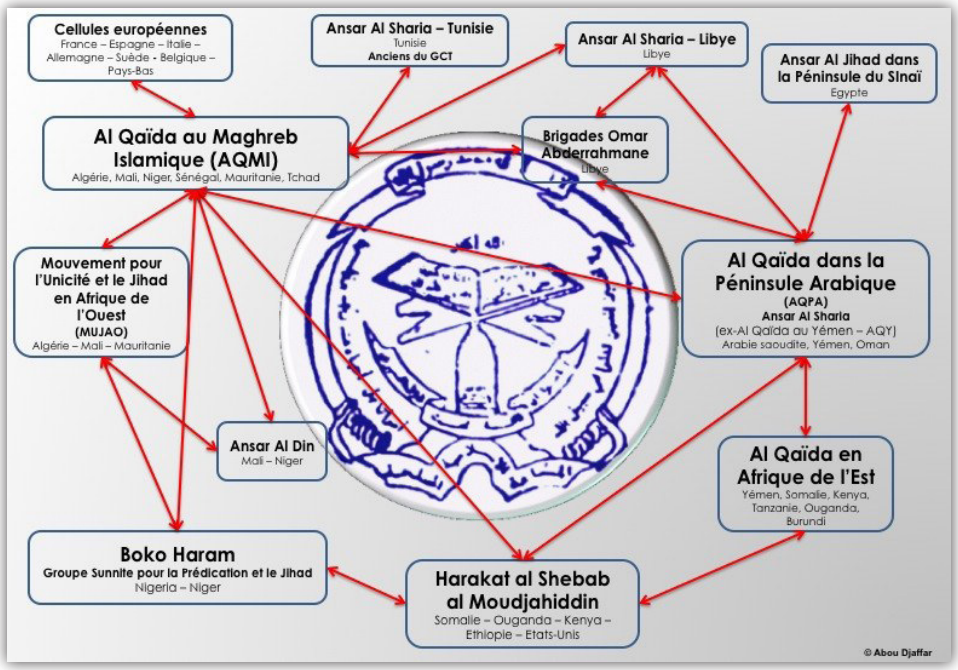

http://www.infoguerre.fr/wp-content/uploads/2013/11/liens-groupes-terroristes-sahel_-Aboudjaffar.jpg

من بين الأسباب التي تؤدي إلى ظهور التنظيمات الإرهابية العنقودية وانتشارها، البحث عن التمويل، وهو ما يحققه "تنظيم داعش" لهذه الجماعات المنتشرة جغرافيا، الذي يكتسب قوته المالية من الإستيلاء على أموال الدولة كما حصل في الموصل حيث استولوا على أموال البنك المركزي التي قاربت 500 مليون دولار[16]، كما يقوم بالتسويق في السوق السوداء للنفط والآثار التي يستولي عليها، يضاف إليها أموال الفدية.

أعلن التنظيم في سنة 2015 على ميزانية سنوية بـ 2 مليار دولار، يغطي بهذه الميزانية رواتب المقاتلين[17]، وتقدر عائدات التنظيم اليومية بين 3 إلى 6 ملايين دولار[18]، وتوضح الخريطة أدناه الأماكن الحيوية التي يمول بها "تنظيم داعش" من خلال الاستيلاء على أبار النفط في العراق وسوريا.

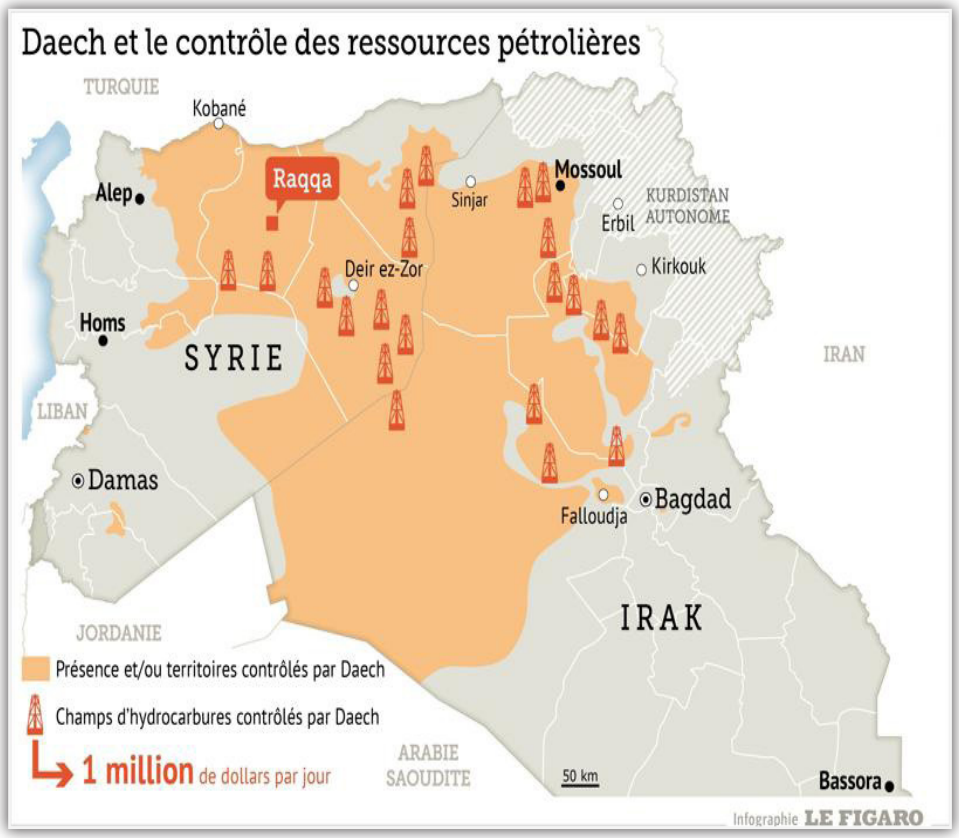

ثانيا: تزايد نشاط جماعات الجريمة المنظمة (تجارة السلاح، تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر...)

ترتبط تجارة الأسلحة وتتغذى من تصاعد الإرهاب العابر للحدود، التطور التكنولوجي، فقدان الدولة لقدرتها على مراقبة حدودها، خصوصا في المناطق التي تعرف العنف بين الجماعات المسلحة للسيطرة على السلطة، وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تزايد لهذا النشاط الذي يعد جريمة منظمة، مما يسمح للجماعات الإرهابية بامتلاك الأسلحة بكمية كبيرة، وذات المدى البعيد، وبتنوع كبير ذات نوعية جيدة[19].

وشهدت منطقة غرب المتوسط فوضى انتشار الأسلحة بعد سقوط نظام القذافي، لما كان يملكه النظام من ترسانة متنوعة من الأسلحة : «الحكومة الليبية كانت تملك إلى

ما يقارب 20 ألف صاروخ مضاد للطيران، مما جعل سعر صواريخ «ستينغر» (stinger) يتراجع في السوق السوداء من 10 آلاف دولار إلى 4 ألاف دولار في الأيام الأولى لسقوط نظام القذافي»[20].

حسب تقديرات بعض الخبراء، فإن نظام القذافي تحصل على ترسانة متنوعة من الأسلحة الخفيفة: 100 ألف بندقية تم استيرادها من أوكرانيا ما بين 2007-2008، و10 آلاف مسدس استورد من إيطاليا سنة 2010، وفي نفس السنة، اشترت ليبيا الصواريخ المضادة للطيران من روسيا، ونظمت معرضا للسلاح استقبلت فيه 100 عارض من 24 دولة[21].

تأثيرات فوضى السلاح في ليبيا انعكست بشكل كبير على دول الجوار لليبيا خصوصا في منطقة الساحل من مالي إلى السودان، حيث تعززت الحركات الانفصالية في النيجر، التشاد، السودان ومالي، وهذا ما أكده تقرير للأمم المتحدة رقم S/2012/42 الصادر في 18 يناير 2012[22]، إذ يشير إلى أن النزاع المسلح في ليبيا سمح للجماعات الإرهابية والمتطرفة في الساحل الصحراوي، مثل "بوكو حرام" و"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب"، بالحصول على مخازن كبيرة من الأسلحة، ذات نوعية مثل، القنابل اليدوية، رشاشات مضادة للطيران، بندقيات آلية، ذخائر، متفجرات، وكذا الأسلحة الخفيفة المضادة للطيران المحمولة في الشاحنات.

وحسب بعض التقديرات، منها ما صرح به الأميرال "جيامباولو دي باولا" (Giampaolo Di Paola)، رئيس اللجنة العسكرية التي تشمل قادة الأركان لبلدان الحلف الأطلسي، أن 10 ألاف صاروخ أرض-جو اختفت بعد النزاع في ليبيا، مما تشكل تهديدا حقيقيا للطيران المدني من كينيا إلى أفغانستان[23].

بالنسبة لدول المغرب والساحل، فإن الخطر يكمن في ترسانة السلاح الخفيف المتشكل من المتفجرات والمسدسات، حيث تخزن ليبيا ما بين 800 ألف إلى مليون سلاح خفيف يتوزع على مجموع التراب الليبي، ويمكن للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة أن تستولي على صواريخ (سام-7)، التي يسهل حملها من قبل شخص واحد ونقلها في سيارة خفيفة، لديها القدرة على الاستخدام على مدى 5 كلم، وكانت مالي الدولة المباشرة التي تأثرت بفوضى السلاح وعودة التوارق الذين كانوا ضمن الجيش الليبي، وتصاعدت

المطالب الانفصالية والحركات الإرهابية العابرة للحدود على غرار "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب" أو "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا".

لعبت الجزائر الدور البارز في محاربة ظاهرة الاتجار بالسلاح من خلال مراقبة الحدود الشاسعة التي تصل إلى 6 آلاف كلم، حيث تتقاسم مع ليبيا والنيجر فقط أكثر من 2000 كلم، وبينها وبين مالي ما يفوق 1400 كلم، مما جعلها تنتهج إستراتيجية تأمين الحدود بانتشار وحدات الجيش الوطني في المناطق الحيوية، ومكافحة تنقل الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر كل الحدود الجزائرية، ونشير هنا على سبيل المثال، ما أنجزته قوات الجيش الوطني الشعبي الجزائري في حصيلة السداسي الأول لسنة 2015، في مجال مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة، بحيث تم «تحييد 102 إرهابيا بالقضاء على بعضهم وتوقيف آخرين، فيما سلم آخرون أنفسهم. وتمكنت وحدات الجيش الوطني الشعبي من استرجاع 150 وحدة من الأسلحة. وتدمير653 عبوة متفجرة، كما تم استرجاع كميات كبيرة من الذخيرة وهواتف نقالة وأجهزة «جي بي أس» مع تدمير عدة مخابئ للإرهابيين»[24].

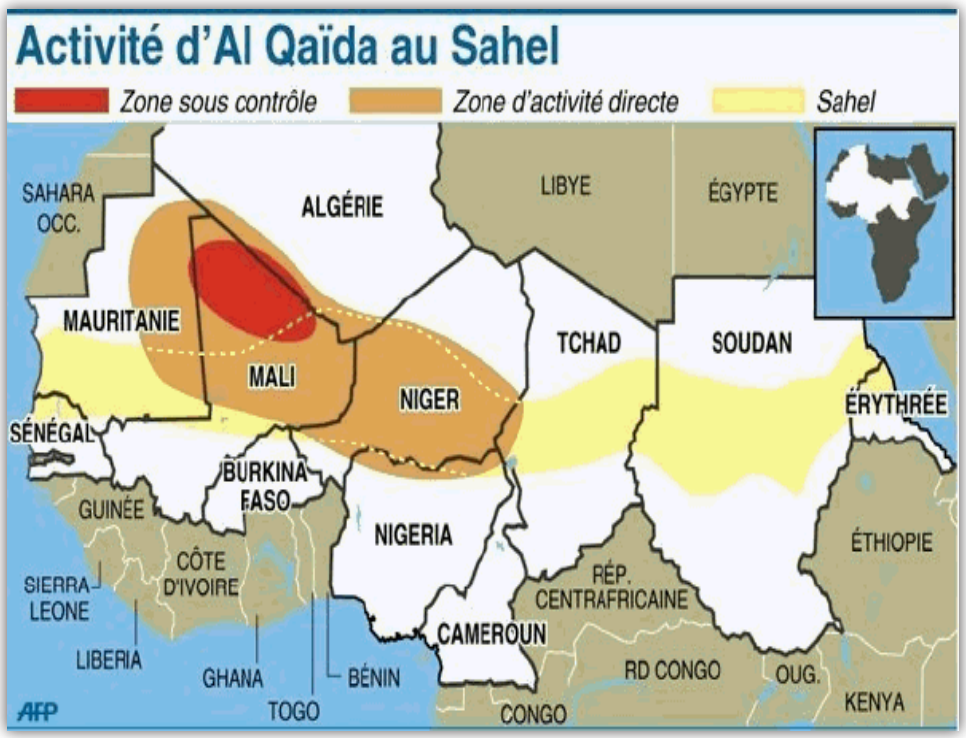

كما لجأت الجزائر في إطار محاربة فوضى السلاح وانتشارها إلى تفعيل التعاون الثنائي والجماعي مع دول الجوار والتحرك في إطار دول الميدان الأربع (الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا) بإعطاء ديناميكية لقيادة الأركان العملياتية المشتركة (تمنراست) أو من خلال اللقاءات الثلاثية كما تم في لقاء غدامس بين الجزائر ليبيا وتونس.

أ- **تجارة المخدرات**: إلى جانب مخاطر فوضى السلاح في منطقة المغرب- الساحل، فإن تجارة المخدرات تبين الارتباط العضوي والوظيفي بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة (narcoterroriste)، التي أضحت تشكل تهديدا عابرا للحدود تمتد من العمق الجغرافي لأمريكا الجنوبية عبر إفريقيا إلى أوروبا، كما توضحه الخريطة أدناه، بحيث تعتبر بلدان أمريكا الجنوبية المنتج والمصدر، وبلدان إفريقيا منطقة العبور، وأوروبا وأمريكا الشمالية قارتين للتسويق والاستهلاك.

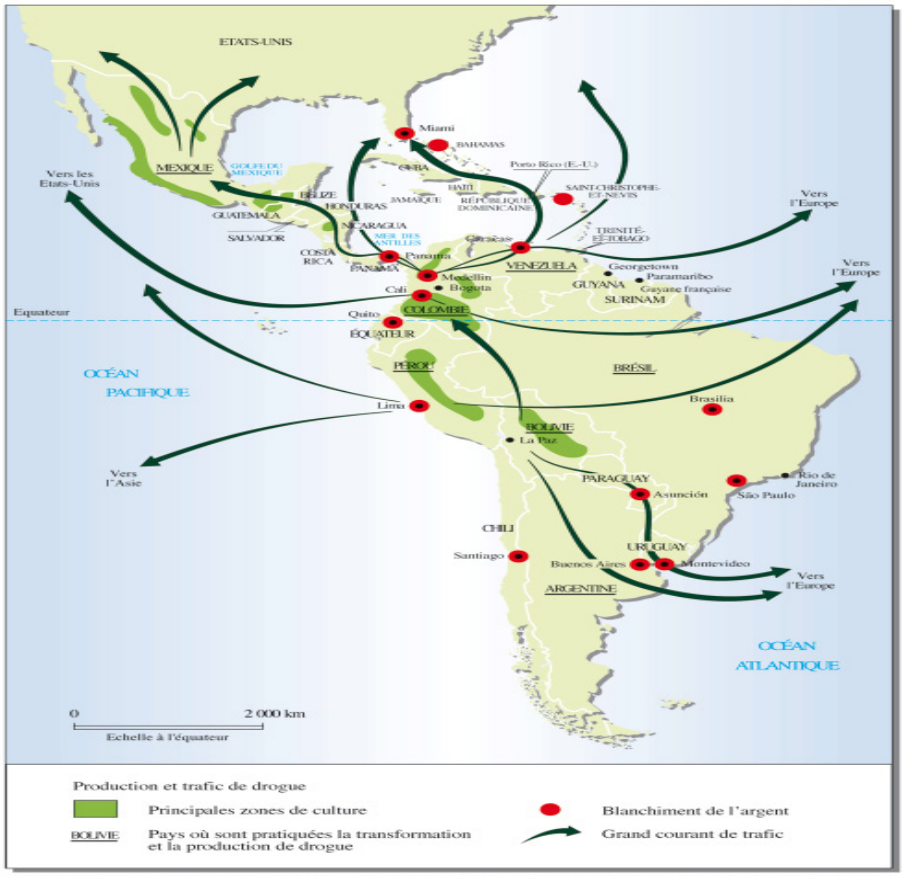

Sources : Observatoire géopolitique des drogues, Atlas mondial des drogues, PUF, septembre 1996 ; Yves Lacoste, Dictionnaire de géopolitique, Flammarion, 1997.

أضحى التحالف بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة قائما على تأمين ومراقبة ممرات تجارة المخدرات، بما تثيره من أرباح طائلة، حيث يشير "جون ب.فيرون" (Jean-Bernard Véron)، مسؤول خلية الوقاية من الأزمات في الوكالة الفرنسية للتنمية من أن «سعر الكيلوغرام من الكوكايين في كلومبيا يتراوح ما بين 2000 و3000 دولار ليصل لمنطقة الساحل بـ 20 ألف دولار ويتضاعف سعره في أوروبا إلى 45 ألف دولار للكلغ»[25].

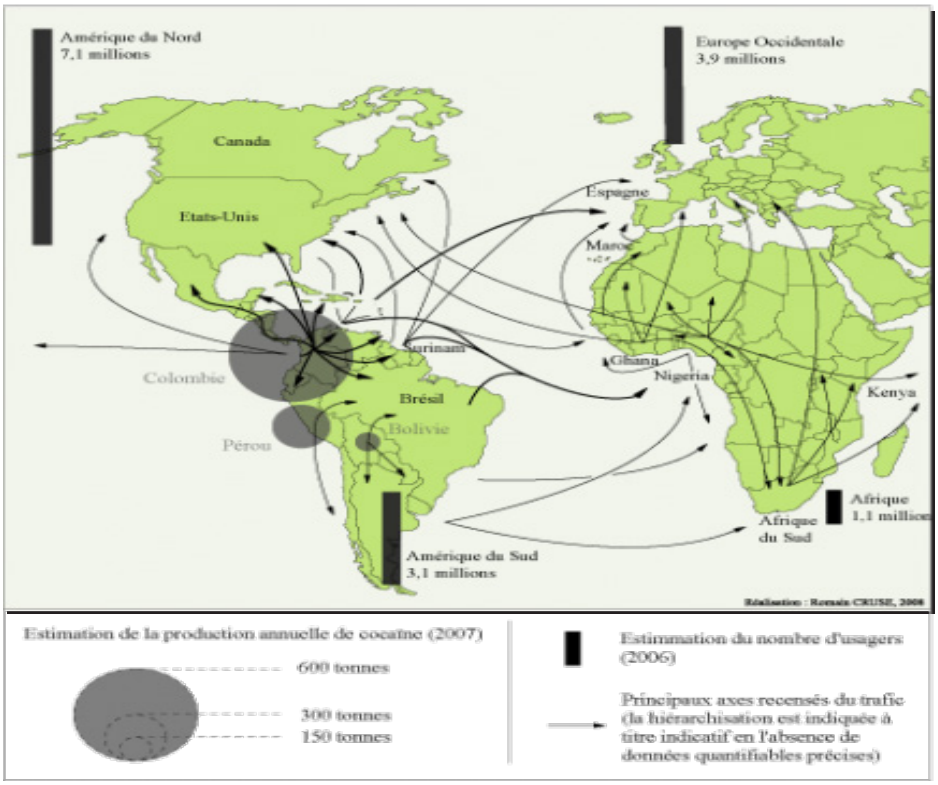

https://espacepolitique.revues.org/691

وعليه، أصبحت الكوكايين والمخدرات سلعة مغرية وسريعة الربح ولا تكلف من حيث النقل، على سبيل المثال، فإن وكالة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) ، أحصت في سنة 2009 حوالي 21 طن من الكوكايين الذي نقل عبر غرب إفريقيا بقيمة 900 مليون دولار، وهو ما يوازي الإنتاج الداخلي الخام لكل من غينيا والسيراليون[26].

والواقع يؤشر على أن الجماعات الإرهابية التي توظف الإيديولوجيات الدينية تتقاطع مصالحها مع تجارة المخدرات، وهو ما تؤكده دراسة الوكالة الأمريكية لمكافحة المخدرات DEA(US Drug Enforcement Agency)، من أن 60 بالمائة من الجماعات الإرهابية الأجنبية ترتبط بتجارة المخدرات، وبالموازاة، فإن 80 بالمائة من زعماء طالبان في أفغانستان يقاتلون من أجل الأهداف الربحية وليس من أجل الإيديولوجية الدينية[27].

يمثل هذا التقاطع العضوي والوظيفي بين الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات التحدي الأمني الذي يمس منطقة غرب المتوسط بشكل مباشر، خصوصا وأن التأثيرات والإنعكاسات تتعدى تهديد الأمن التقليدي، من ضرب للمؤسسات والتفجيرات، إلى التهديد الذي يمس الأمن المجتمعي من خلال تزايد عدد المستهلكين للمخدرات مما يصيب المجتمعات في عمقها الاجتماعي، فحسب المرصد الأوروبي للمخدرات(OEDT)، يمثل الكوكايين ثاني مخدر غير شرعي الأكثر استهلاكا في أوروبا الغربية، بحيث تم تجريبه من قبل 14 مليون شخص على الأقل مرة واحدة، وبسبب إغراق السوق فإن سعر الغرام الواحد يتراوح ما بين 50 إلى 60 أورو، ووصل إنتاج الكوكايين في أمريكا الجنوبية إلى ألف طن سنة 2009 حسب الأمم المتحدة، نصف الإنتاج يوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي 30 بالمائة يسوق في أوروبا[28].

منذ اكتشاف ما عرف بقضية «الخطوط الجوية للكوكايين» في شمال مالي في نوفمبر 2009، تبين التحدي الذي تطرحه جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الممتدة من أمريكا الجنوبية عبر غرب إفريقيا إلى أوروبا، حيث تشكل أوروبا ثاني أكبر سوق للإستهلاك العالمي، الذي يقدر بـ 33 مليار دولار سنة2012[29]، وهو ما يمثل تحدي أمني إستراتيجي لدول ضفتي المتوسط من خلال التنسيق والتعاون لرصد ومكافحة هذا التهديد العابر للحدود.

ب- الفدية كآلية لتمويل الإرهاب: يعد دفع الفدية من بين التحديات التي تعرفها منطقة المغرب-الساحل- أوروبا، بحيث تعزز الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة قدراتها على تعبئة الموارد المادية وتجنيد المزيد من المقاتلين وتنفيذ العمليات الإرهابية النوعية، كما أضحت الفدية أحد التمويلات المغرية للجماعات الإرهابية من خلال اختطاف الرهائن والتفاوض على إطلاق سراحهم أو تبادلهم بإرهابيين محكوم عليهم في قضايا إرهابية.

من الصعب أن نجد إحصائيات ذات مصداقية حول الإختطافات مقابل دفع الفدية في العالم، بالرغم من أنها ظاهرة ذات بعد عالمي، بحيث يقدر عدد المختطفين في العالم ما بين 12 ألف و30 ألف سنويا، خصوصا في أوساط الأجانب التي تعرف تزايدا ملحوظا، ففي خلال السداسي الأول لسنة 2013، نصف الاختطافات في العالم جرت في أربعة بلدان نيجيريا (26 بالمائة) المكسيك (10 بالمائة) الباكستان (9 بالمائة) اليمن (7بالمائة)[30].

والظاهرة تمس مباشرة الأمن في الحوض المتوسط، لأن أغلب المختطفين هم من جنسيات الدول في غرب المتوسط، حيث يشير تقرير لمجلة «نيويورك تايمز» من أن التنظيمات الإرهابية المرتبطة بـ"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب"، "القاعدة في شبه الجزيرة العربية"، و"الشباب الصومالي"، تلقت على الأقل 125 مليون دولار ما بين 2008 و 2014، منها 66 مليون دولار فقط تم دفعها في سنة 2013، بينما تشير الخزانة الأمريكية إلى مبلغ 165 مليون دولار في نفس الفترة[31].

التحدي الأمني للدول والمجتمع الدولي يطرح كيفية التعامل مع هذه الجماعات الإرهابية التي أصبحت تبتز بعض الدول، مما يدفعها لتكرار نفس العمليات نتيجة الأرباح التي تتلقاها جراء الإختطافات، وهو ما يستوجب وضع خيارات إستراتيجية للتعامل مع هذا التحدي، من خلال رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية، والإمتناع عن دفع الفدية أو إطلاق سراح الإرهابيين، وهو ما تفطنت إليه الجزائر، التي طالبت في المحافل الإقليمية والدولية بضرورة تجريم دفع الفدية واعتبارها آلية من بين آليات تمويل الإرهاب.

استقبلت الجزائر يومي 18 و19 أفريل 2012 ندوة دولية للخبراء باسم المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) لوضع مذكرة لحسن العمل وتوصيات للتعامل مع الإختطافات وتجريد الجماعات الإرهابية من الامتيازات المالية الناتجة عن دفع الفدية[32].

كما لعبت الجزائر دورا على المستوى الإقليمي، في إطار الاتحاد الإفريقي بتبني اللائحة 1904 الصادرة في 2009 التي تجرم دفع الفدية[33]، وساهمت بفعالية في تبني مجلس الأمن القرارين 1983 الصادر في سنة 2011 و2083 الصادر في سنة 2012، كما

شاركت في دعم قرار حركة عدم الانحياز في دورتها السادسة عشر الذي واجه التهديدات التي تمثلها الاختطافات مقابل دفع الفدية أو تقديم تنازلات سياسية.

وأخيرا، جاء قرار مجلس الأمن رقم 2133 الصادر في سنة 2014، ليؤكد بأن دفع الفدية للجماعات الإرهابية يشكل مصدرا لدعم جهود التجنيد التي تقوم بها الجماعات، وتقوي قدراتها العملياتية لتنظيم العمليات الإرهابية، وتشجع ممارسة الإختطافات مقابل دفع الفدية.

جـ - الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر: تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتدفق البشري على ضفاف البحر المتوسط يعود بالأساس لعدة عوامل متكاثفة، أولها التباين في التنمية بين المناطق الهشة في إفريقيا جنوب الصحراء، وثانيها، أن الكثير من الدول تعرف حالة اللاستقرار السياسي، من الصومال في القرن الإفريقي إلى بعض الدول في غرب إفريقيا، وثالثا، تضاعفت الهجرة غير الشرعية نتيجة اللاستقرار في سوريا شرق المتوسط وليبيا في غرب المتوسط.

وتبين الخريطة أدناه، شبكة طرقات الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا، فبالرغم من السياسات الأمنية الأوروبية التي تفرض قيودا على الهجرات غير الشرعية من خلال آلية (Frontex) إلا أن أوروبا تبقى حلم الكثير من الشباب الإفريقي، رغبة في تحسين مستوى المعيشي والحلم في إيجاد الحياة الكريمة، الغائبة في كثير من المناطق الهشة اجتماعيا، سياسيا وأمنيا.

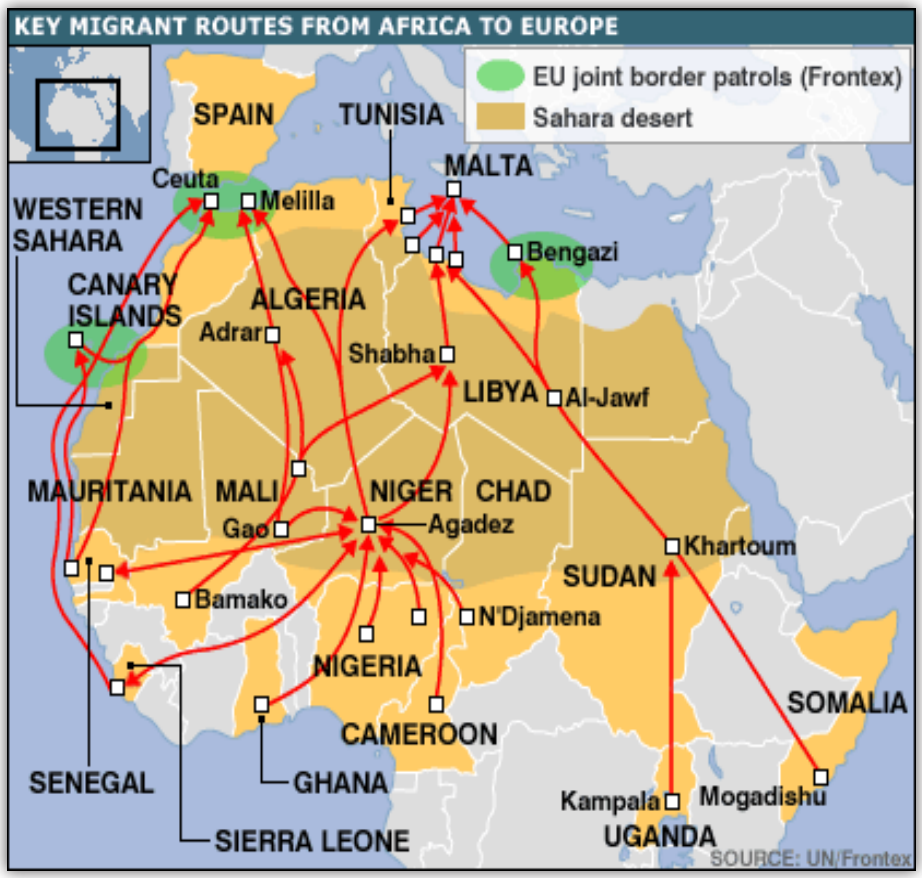

إلى غاية 2011، لم تكن ليبيا مصدرا للعبور لتدفق الهجرة غير الشرعية نحو غرب المتوسط، حيث توضح الخريطة أدناه، كيف أن الهجرات غير الشرعية ما بين 2005 -2011 كانت تمر نحو إيطاليا انطلاقا من المياه الإقليمية لتونس، كما توضحه المصادر الرسمية الإيطالية حيث تنطلق زوارق الهجرات من ثلاثة مدن تونسية رئيسية (صفاقس، غابس، زارزيس).

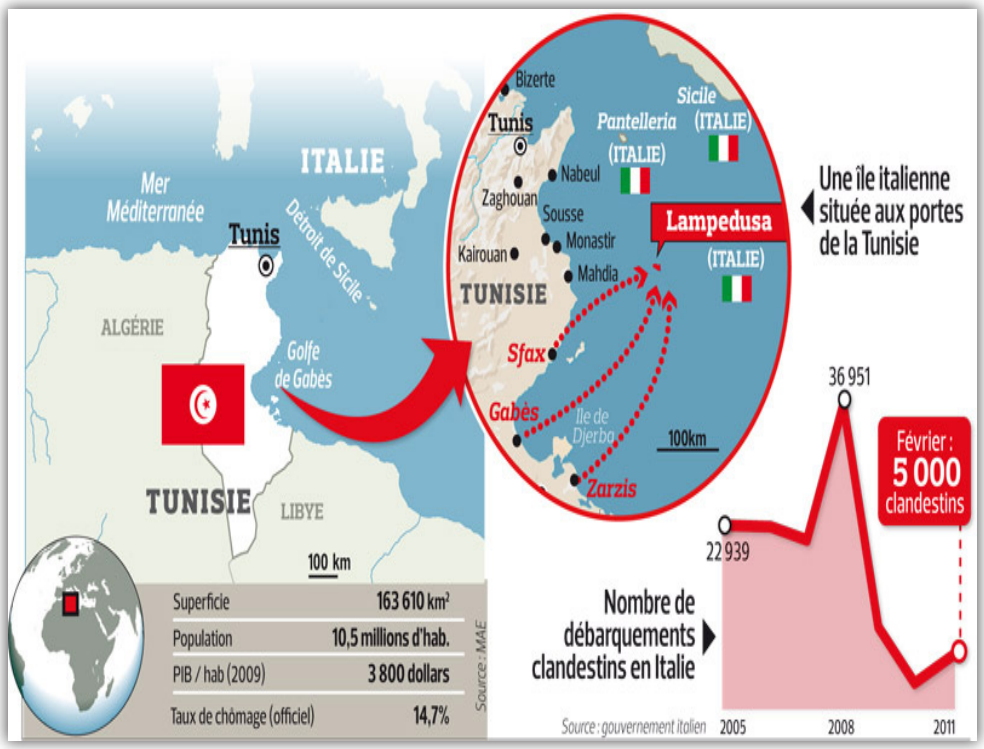

لكن بعد انهيار نظام القذافي، أصبحت الهجرات غير الشرعية نحو غرب المتوسط تتجه أساسا من المياه الإقليمية لليبيا، وحددت من ستة نقاط بحرية: مصراتة، زوارة، طرابلس، الخمس، الزاوية، سبراطة.

حسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة، فإن حوالي 170 ألف مهاجر غير شرعي عبروا البحر المتوسط نحو إيطاليا سنة 2014، انطلق 85 بالمائة منهم من المياه الإقليمية لليبيا، ومعظم المهاجرين من دول جنوب الصحراء والبعض منهم من سوريا والعراق والباكستان. لكن هذه الهجرات كانت في أغلبها كارثية بحيث تحولت مياه المتوسط لمقبرة للمهاجرين، ففي 17 أفريل 2015 نشرت المنظمة الدولية للهجرة تقريرها تؤكد وفاة أكثر من 900 مهاجر، وتضاعف الوفيات ليرتفع عدد الموتى إلى 1750 غريق، أي بـ30 مرة أكثر من سنة 2014[34]

في أكتوبر 2013، كانت الكارثة الإنسانية الكبرى في عرض بحر المتوسط حيث غرق 366 مهاجر من بين 500 مهاجر في قارب سري، ورغم السياسات الأمنية الأوروبية القائمة سواء ما يعرف بعملية (Triton) أو قبلها عملية (Mare Nostrum).

وتوضح الخريطة أدناه، كيف أصبح البحر المتوسط أكبر مقبرة في العالم للمهاجرين غير الشرعيين، ففي الفترة ما بين جانفي وسبتمبر 2014 توفي 3500 مهاجر من بين 219 ألف محاولة عبور، لتكون مياه البحر المتوسط قد ابتلعت ما يساوي 75 بالمائة من المهاجرين الموتى في العالم في عرض البحر[35].

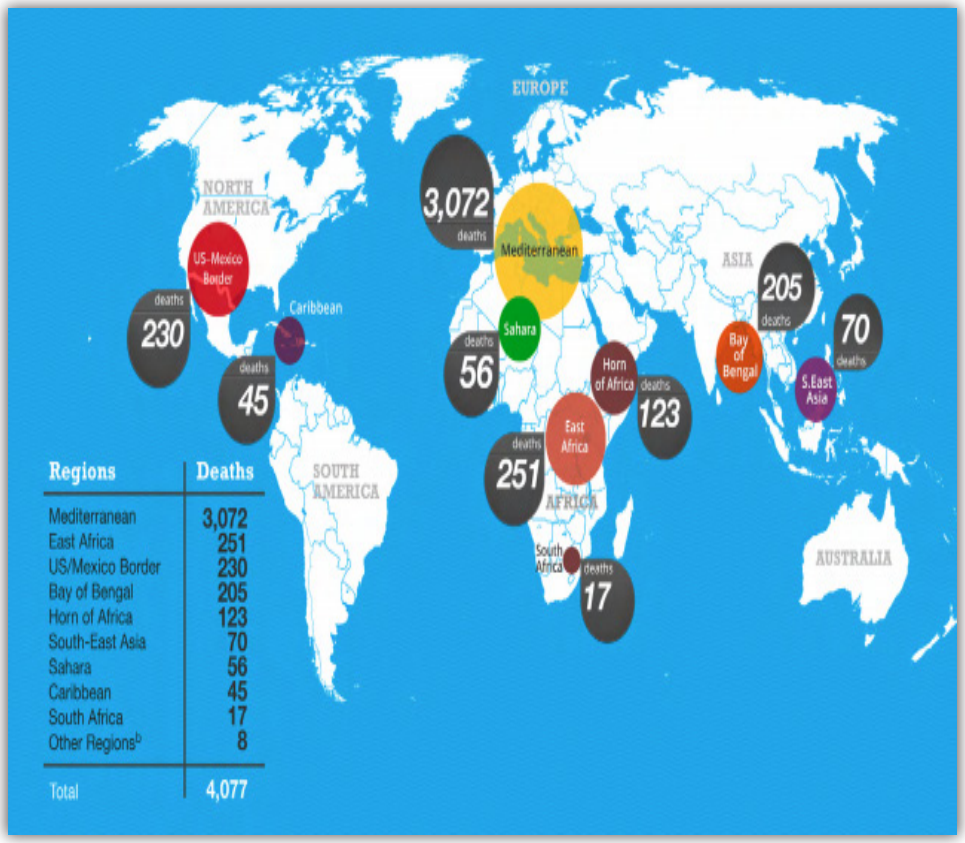

من بين التحديات الأمنية التي تطرحها الهجرة غير الشرعية، ارتباطها بجماعة الجريمة المنظمة للاتجار بالبشر، خصوصا في حالة ما إذا تم استمرار الجماعات الإرهابية مراقبة الممرات البحرية في السواحل الليبية.

وأخطر ما ينتج عن جريمة الاتجار بالبشر من خلال تنظيم الهجرات غير الشرعية، أن الأرباح ستوظف في تعزيز قدرة الجماعات الإرهابية في حالة مراقبتها للسواحل، بحيث تشكل أحد الآليات لتمويلها، لأول مرة قدرت الوكالة التابعة للأمم المتحدة لمحاربة

المخدرات والجريمة (ONUDC)، في تقريرها الصادر سنة 2014، الأرباح التي تجنيها شبكات تهريب المهاجرين بـ 7 ملايير دولار سنويا، وأشارت إلى أن أبرز ممرات الهجرة غير الشرعية، من إفريقيا إلى أوروبا ومن أمريكا الجنوبية نحو الشمال.

حسب تقديرات (Frontex) فإن الاتجار في تهريب المهاجرين أكثر ربحية من تجارة السلاح أو تجارة المخدرات، حيث أوقفت المصالح الأمنية الأوروبية شبكة للتهريب في اليونان تتشكل من 16 عنصر كسبت 7.5 مليون دولار خلال بضعة أشهر من خلال تهريب السوريين بوثائق مزورة، وبمقاربة بسيطة لبعض الخبراء[36]، فإذا تم حساب متوسط 5000 أورو يدفعها كل مهاجر فإن مركب يحمل 400 مهاجر سري تكون عوائده الربحية مليونين أورو.

المحور الثاني: الإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط

بما أن التحديات الأمنية التي تعرفها منطقة غرب المتوسط غير قابلة للتجزئة والانفصال سواء من حيث طبيعة التهديدات العابرة للحدود، أو القضايا الأمنية ذات التأثير الجيوسياسي، فذلك يستلزم أن تكون هناك استراتيجيات مشتركة ذات إدراك قائم على التصور ذاته الذي وضعه المؤسسون الأوائل لمنتدى الحوار والتعاون«5+5» من حيث أن:«مسألة الأمن في المتوسط يجب أن تكون في إطار الأمن الدولي الشامل وهو مرتبط بشكل وثيق بأمن كل المنطقة»[37].

وعليه، فإن الاستراتيجيات الجديدة في بعدها الأمني تفترض أن تقوم على مجموعة من الديناميكيات للتكيف الإيجابي وفي أسرع وقت ممكن مع تلك التحديات التي تطرحها التهديدات الأمنية اللاتماثلية (الجماعات الإرهابية- جماعات الجريمة المنظمة):

- الانخراط الفعال في بناء السلم والاستقرار في الأزمات الإقليمية المحيطة جيوسياسيا بغرب المتوسط، وتشكل الأزمة الليبية محور التعاون والتنسيق لدعم مسار الأمم المتحدة لاستكمال مسار الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة، خصوصا في الإطار المتعلق بإعادة تشكيل الجيش الوطني الليبي والقوات الأمنية التي تضطلع بمهامها الدستورية بعد تفكيك الجماعات والمليشيات المسلحة؛
- استكمال مسار المصالحة في مالي من خلال دعم المصالحة الوطنية وبناء الجيش الوطني الشعبي وإعادة إدماج الجماعات المسلحة ضمن القوات الأمنية النظامية،

وتثمين دور دول الميدان الأربعة(الجزائر-مالي-النيجر وموريتانيا) على المستوى الجهوي للمساهمة في بناء السلم والاستقرار في منطقة غرب إفريقيا التي تعد المجال الحيوي الأول لبناء الاستقرار في غرب المتوسط (محاربة تجارة المخدرات العابرة الحدود، مكافحة الإرهاب العابر للأوطان والتقليل من الهجرات غير الشرعية)؛

- محاربة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود "داعش- تنظيم القاعدة وفروعها" تستوجب اقتلاعها من جذورها من خلال دور المجتمع الدولي في دعم مسارات التسوية في سوريا والعراق، التي أضحت مركزا للإرهاب العالمي الذي يتم تصديره إلى دول غرب المتوسط سواء عبر المقاتلين الأجانب المنخرطين في النزاعات المسلحة ضمن الجماعات الإرهابية المسلحة وما يخلفه من أثار عبر عودتهم إلى أوطانهم؛

- أثبتت الاستراتيجيات الأمنية القائمة على معالجة الكوارث الإنسانية للهجرات غير الشرعية محدوديتها في الضفة الشمالية لأوروبا، لما تقتضيه هذه الظاهرة من مقاربات شاملة تعتمد أساسا على بناء السلم والاستقرار في الدول التي تعرف أزمات ونزاعات مسلحة (سوريا-العراق-ليبيا-اليمن-مالي..)، كما تقتضي تكثيف الجهود لمحاربة جماعات الاتجار بالبشر لتحييد تحالفاتها العضوية والوظيفية مع الجماعات الإرهابية لتمويل عملياتها الإرهابية من عائدات تهريب المهاجرين السريين؛

- مكافحة الإرهاب العابر للحدود يقتضي العمل المشترك ضمن مقاربة تجفيف منابع تمويل تلك الجماعات التي تتغذى من دفع الفدية مقابل اطلاق الرهائن أو تقديم التنازلات السياسية، وهو ما يحتم العمل ضمن مقاربة الجزائر القائمة على مذكرة الممارسات الحسنة في مجال الوقاية من عمليات الاختطاف مقابل دفع الفدية.

الهوامش

1. Déclaration commune des neuf pays de la Méditerranée occidentale, sur la coopération et le dialogue en Méditerranée occidentale entre les pays de l'Union du Maghreb arabe et les pays de l'Europe du Sud, Rome le 10 octobre 1990.

2. La géographie du «Califat» selon le Daech, HuffPost Algérie, Publication: 09/10/2014 http://www.huffpostmaghreb.com/2014/10/09/califat-geographie-daech-_n_5957654.html

3. Guillaume Fontaine, « Combien l'État islamique compte-t-il réellement de combattants? » Monde, 12.05.2015 - 15 h 33, mis à jour le 12.05.2015 à 15 h 33 in : http://www.slate.fr/story/100937/etat-islamique-nombre-combattants

4. Marie Bourreau, « L'ONU s'alarme du nombre de djihadistes étrangers présents en Syrie et en Irak », LE MONDE | 30.05.2015 à 10h42 • Mis à jour le 30.05.2015 à 10h46 | http://www.lemonde.fr/international/article/2015/05/30/l-onu-s-alarme-du-nombre-de-djihadistes-etrangers-presents-en-syrie-et-en-irak_4644037_3210.

5. ERIC SCHMITT and SOMINI SENGUPTA, "Thousands Enter Syria to Join ISIS despite Global Efforts «, New York times, SEPT. 26, 2015,

6. http://www.nytimes.com/2015/09/27/world/middleeast/thousands-enter-syria-to-join-isis-despite-global-efforts.html?hp&action=click&pgtype=Homepage&module=first-column-region&region=top-news&WT.nav=top-news&_r=1

7. « Les Marocains et Tunisiens sont les plus nombreux parmi les combattants étrangers en Syrie »,Revue Slate Afrique, mis à jour le 19/06/2015 à 16:11 http://www.slateafrique.com/588689/maroc-tunisie-etat-islamique-syrie-irak

8. « Tunis estime à 2 400 le nombre de combattants tunisiens présents en Syrie », Par Jeune Afrique, 24 juin 2014 à 12h34

9. http://www.jeuneafrique.com/51665/politique/tunis-estime-2-400-le-nombre-de-combattants-tunisiens-pr-sents-en-syrie/

10. « Près de 5.500 Tunisiens combattraient avec les djihadistes en Syrie et en Libye, selon des experts de l'ONU », Nouvel Observateur, Publié le 10/07/15 à 14:52

http://tempsreel.nouvelobs.com/en-direct/a-chaud/5163-tunisie-tunisiens-combattraient-djihadistes-syrie-libye.html

RAPPORT DE M. JEAN-PIERRE SUEUR, Filières « djihadistes » : pour une réponse globale et sans faiblesse, Commission d'enquête sur l'organisation et les moyens de la lutte contre les réseaux djihadistes en France et en Europe, Senat Français, in :

http://www.senat.fr/commission/loi/index.html

11. Ibid.

12. « Terrorisme : la France, théâtre de neuf projets d'attentats en huit mois », Nouvel Observateur, Publié le 24-08-2015 à 18h19

http://tempsreel.nouvelobs.com/societe/20150824.OBS4630/terrorisme-la-france-theatre-de-neuf-projets-d-attentats-en-huit-mois.html

13. « Terrorisme : la France, théâtre de neuf projets d'attentats en huit mois », Nouvel Observateur, Publié le 24-08-2015 à 18h19

14. La lutte contre le terrorisme, Projet porté par Bernard Cazeneuve, Mis à jour le 24 juillet 2015 in : http://www.gouvernement.fr/action/la-lutte-contre-le-terrorisme

15. ذكر البيان الذي نشر على موقع وزارة الدفاع الوطني الجزائري، ان الجيش قتل عبد المالك غوري زعيم الجماعة التي أعلنت ولائها لتنظيم «الدولة الإسلامية» مع إرهابيين اثنين آخرين في منطقة سيدي داود التي تبعد 80 كيلومترا شرق العاصمة الجزائرية في بومرداس، وأضافت أن قوات الأمن الجزائرية تعرفت على جثته. و أوردت المصادر الأمنية أن الإرهابي غوري ومن معه كانوا يستعدون لتنفيذ عمليتين إرهابيتين بكل من الأخضرية و بومرداس تستهدف أساسا مراكز أمنية مؤكدة انه كان يرتدي الحزام الناسف.

16. Jack Moore, « Mosul Seized: Jihadis Loot $429m from City's Central Bank to Make Isis World's Richest Terror Force »,International Business Times, June 11, 2014 11:12 BSThttp://www.ibtimes.co.uk/mosul-seized-jihadis-loot-429m-citys-central-bank-make-isis-worlds-richest-terror-force-1452190

17. Mathilde Golla, « L'Etat islamique revendique un budget de 2 milliards de dollars », Le Figaro, Publié le 12/01/2015 à 11:20, Mis à jour le 12/01/2015 à 13:22

http://www.lefigaro.fr/conjoncture/2015/01/12/20002-20150112ARTFIG00118-

l-etat-islamique-revendique-un-budget-de-2-milliards-de-dollars.php

18. Selon le rapport « ISLAMIC STATE: THE ECONOMY-BASED TERRORIST FUNDING », rédigé par Jean-Charles Brisard et Damien Martinez : « la fortune de l'Etat islamique est estimé à 2.000 milliards de dollars. Cela tient essentiellement compte des ressources naturelles considérables dont dispose l'EI. Daech détient environ 60% de la production pétrolière syrienne et moins de 10% de la production irakienne. Les islamistes possèdent 20 puits de pétrole : 13 en Irak et 7 en Syrie et génèrent entre 2 et 3 millions de dollars par jour de revenus pétroliers. Ils contrôlent actuellement une part importante des PIB syrien et irakien (selon l'ex-gouverneur de la banque centrale d'Irak, Mudher Mohammad Saleh, 15% du PIB de l'Irak est aux mains de Daech, Ndlr). L'EI possède aussi 40% de la production nationale de blé et 53% de la production d'orges en Irak. Dans l'ensemble, les revenus annuels de l'EI sont évalués à 2,9 milliards de dollars, tirés pour l'essentiel de l'exploitation de ces ressources naturelles. », THOMSON REUTERS ACCELUS, octobre 2014.

https://risk.thomsonreuters.com/sites/default/files/GRC01815.pdf

19. Selma Kasmi , « Le trafic d'armes de petit calibre et d'armes légères prend de l'ampleur dans la région MENA (OSCE) », dimanche 2 novembre 2014 18:10

http://www.maghrebemergent.com/actualite/maghrebine/item/42118-le-trafic-d-armes-a-petit-calibre-et-des-armes-legeres-prennent-de-l-ampleur-dans-la-region-de-mena-osce.html

20. Régis Soubrouillard , « Trafic d'armes: la Libye, un arsenal à ciel ouvert », –Revue Marianne, Vendredi 14 Octobre 2011 à 15:01

http://www.marianne.net/Trafic-d-armes-la-Libye-un-arsenal-a-ciel-ouvert_a211456.html

21. Pieter Wezeman, expert à l'Institut international de recherche pour la paix de Stockholm, en mars 2011.

22. Rapport de la mission d'évaluation des incidences de la crise libyenne sur la région du Sahel, Conseil de sécurité, Nations Unies, S/2012/42, du 18 janvier 2012.

23. Plus de 10 000 missiles sol-air perdus en Libye, selon l'OTAN, Le Monde.fr avec AFP Le 02.10.2011 à 12h23 • Mis à jour le 02.10.2011 à 12h24 http://www.lemonde.fr/libye/article/2011/10/02/plus-de-10-000-missiles-sol-

air-perdus-en-libye-selon-l-otan_1581172_1496980.html

24. حصيلة عملياتية خاصة لنشاط قوات الأمن وعلى رأسها وحدات الجيش الوطني الشعبي في السداسي الأول لسنة 2015، وكالة الأنباء الجزائرية، 08/07/2015.

25. Sarah Diffalah, « SAHEL. Les djihadistes et la «cocaïne connection», Nouvel Observateur, Publié le 01-03-2013 à 19h06, Mis à jour le 26-11-2013 à 17h02

http://tempsreel.nouvelobs.com/guerre-au-mali/20130225.OBS9921/sahel-les-djihadistes-et-la-cocaine-connection.html

26. LE TRAFIC DE COCAÏNE EN AFRIQUE DE L'OUEST : Une menace pour la stabilité et le développement (avec référence spéciale à la Guinée-Bissau), Rapport Nations Unies, Office des Nations-Unis contre la Drogue et le Crime (UNODC), Decembre 2009.

27. Abdelkader Abderrahmane, « Terrorisme et trafic de drogues au Sahel «, Le Monde.fr | 19.07.2012 à 09h15 • Mis à jour le 19.07.2012 à 09h15 | http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/07/19/terrorisme-et-trafic-de-drogues-au-sahel_1735046_3232.html#KZSXc4s0Y4LcBsv8.99

28. Dominique Rizet, « Les nouvelles routes de la cocaïne », Le Figaro, Publié le 17/12/2010 à 15:41 Mis à jour le 17/12/2010 à 15:42

http://www.lefigaro.fr/international/2010/12/17/01003-20101217ARTFIG00340-les-nouvelles-routes-de-la-cocaine.php

29. Anne Frintz, Trafic de cocaïne, une pièce négligée du puzzle sahélien, février 2013, Manière de voir – le Monde diplomatique n°130, août-septembre 2013.

30. L'enlèvement contre rançon pour financer le terrorisme, Politique de sécurité : Analyse de CSS (Center for Security Studies), ETH Zurich, N°141, octobre 2013.

31. RUKMINI CALLIMACHI, "Paying Ransoms, Europe Bankrolls Qaeda Terror ", New York Times, New JULY 29, 2014

http://www.nytimes.com/2014/07/30/world/africa/ransoming-citizens-europe-becomes-al-qaedas-patron.html?smid=pl-share&_r=1

32. Mémorandum d'Alger sur les bonnes pratiques en matière de prévention des

enlèvements contre rançon par des terroristes et d'élimination des avantages qui en découlent, Global Counterterrorism Forum.

33. La Décision de l'Union Africaine de 2009 de combattre le paiement de rançons aux groupes terroristes–Assembly/AU/Dec.256(XIII)

34. Mathieu Olivier , « Chaos libyen: pourquoi l'immigration en Méditerranée est devenue un drame global », Jeune Afrique, 21 avril 2015 à 16h21

http://www.jeuneafrique.com/230282/politique/chaos-libyen-crises-euros-et-m-t-o-pourquoi-l-immigration-en-m-diterran-e-est-devenue-un-drame-global/

35. Vincent Manilève, « La tragédie des migrants en Méditerranée résumée en sept cartes et graphiques », Monde, 19.04.2015 - 14 h 02, mis à jour le 19.04.2015 à 14 h 12

http://www.slate.fr/story/100551/immigration-mediterranee-cartes-tableaux

36. Jean-Paul Gourévitch (expert international en ressources humaines, spécialiste de l'Afrique, de l'islamisme et des migrations), Passeurs en Méditerranée : le business le plus juteux de la planète , 23 Octobre 2015 : 11h45, in :http://www.planet.fr/actualites-passeurs-en-mediterranee-le-business-le-plus-juteux-de-la-planete.952702.1557.html

37. Déclaration commune des neuf pays de la Méditerranée occidentale, sur la coopération et le dialogue en Méditerranée occidentale entre les pays de l'Union du Maghreb arabe et les pays de l'Europe du Sud, Rome le 10 octobre 1990.